خلاصة تحليلات

البرنامج النووي السعودي

W.A.R.C
West Asia Research Center

تاريخ الإصدار: 09 حزيران/ يونيو 2023

البرنامج النووي السعودي

في ظل المتغيرات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي والإقليمي، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تطوير برنامجها النووي للأغراض "السلمية" بحسب ما تُعلن. وهي ادعت وجود أكثر من 90 ألف طن من اليورانيوم على أراضيها، رغم وجود تقارير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفيد بأن الكميات التي تم تحديدها كاحتياط لا تكفي للتعدين اللازم لإنتاج الطاقة النووية. من هنا يطرح العديد من الباحثين وصنّاع القرار في أميركا وحتى الدول الحليفة عن الأسباب التي تدفع السعودية وراء امتلاك برنامج نووي "سلمي"، لذا سنحاول رصد بعض الآراء حول قضية امتلاك السعودية للبرنامج النووي هذا. وسنطرح استنتاج في بعد عرض الآراء نبين فيها الموقف العام وأسبابه الواقعية.

صحيفة نيويورك تايمز عام 2020

هو تقرير مصور أوضح أن الولايات المتحدة تدرس ما إذا كان البرنامج النووي السعودي يمكن أن يؤدي إلى جهود صنع قنبلة ، وأن وكالة الاستخبارات الأمريكية تراقب ما إذا كان عمل المملكة مع الصين لتطوير الخبرة النووية هو غطاء لمعالجة اليورانيوم والتحرك نحو تطوير سلاح.

موقع timesofisrael عام 2023

وقال أحد الخبراء في الشرق الأوسط أنه بالنظر إلى مخاوف إدارة بايدن من أن برنامجا نوويا سعوديا يمكن أن يزيد من تسريع سباق التسلح النووي في المنطقة، فقد اقترحت الرياض تطويره بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة والموافقة على المراقبة والتفتيش الأمريكية، مع الاعتراف بأن واشنطن لم تقتنع بالفكرة بعد.

صحيفة يديعوت أحرونوت 2023/6

صرّح وزير الطاقة في الحكومة الإسرائيلية لصحيفة أحرونوت أن "إسرائيل لا تشجع على تفعيل البرنامج النووي السعوديـ كشرط مقابل التطبيع بين البلدين" وأشار إلى أن "إسرائيل تخشى احتمال قيام المملكة العربية السعودية، أو أحد جيرانها الآخرين في الشرق الأوسط، بتطوير قنبلة نووية تحت غطاء البرنامج المدني".

موقع INSS 2026/3

المعضلة ليست بسيطة، لأن لإسرائيل مصلحة واضحة في ضمان تعاون السعوديين مع الولايات المتحدة في الأمور النووية، وليس مع الصين أو روسيا. لا تحتاج إسرائيل إلى الاعتراض من حيث المبدأ على البرنامج النووي المدني في المملكة العربية السعودية .على أي حال، لن يكون للمعارضة أي تأثير، لأن القطار قد غادر المحطة بالفعل في هذا السياق .التطبيع مع السعودية هدف مهم، وعلى إسرائيل أن تنظر في التنازلات من أجل تحقيقه .ومع ذلك، يجب على إسرائيل أن تزن بعناية ثمن اتفاقية سلام محتملة مع المملكة العربية السعودية إذا كانت تتضمن نشاطًا نوويًا سعوديًا يتجاهل "المعيار الذهبي". يجب على إسرائيل أن تعطي الأولوية لتنظيم علاقاتها مع المملكة وأن تكون مستعدة لتقديم تنازلات، ولكن ليس في القضايا النووية.

استنتاج

في متابعة المصادر الرسمية وغير الرسمية حول الملف النووي السعودي، يظهر أن لا رأي واضح ومباشر للإدارة الأمريكية سواء لرفض المقترح السعودي أو القبول به، وهذا ما ينسحب على موقف الكيان المؤقت كذلك. غير أن التصريحات غير المباشرة والتقارير الصحفية قد تأتي ضمن سياق ضغط المفاوضات بين الأطراف المعنية أو توجيه رسائل.

من هنا يمكن تلخيص أهم الأسباب التي قد تحول دون القبول الأمريكي أو الإسرائيلي بتفعيل المسار النووي السعودي:

- التفوق النوعي الاستراتيجي الذي يحاول الكيان المؤقت أن يحافظ عليه حتى مع الدول المطبعة معه، وذلك بسبب مخاوفه من التغيرات والتحولات المستقبلية في المنطقة وفي هذه الأنظمة بالذات.
- إن تفعيل البرنامج النووي السعودي سيزيد لا محال من سباق التسلح النووي في المنطقة، وسيَعقّد من مسار المفاوضات في الملف النووي الإيراني.
- الضغط العربي خصوصًا من بعض الأطراف الخليجية التي لن تقبل بخيار تطوير الملف النووي في المملكة العربية السعودية.

غير أن الأسباب التي قد تدفع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان المؤقت إلى القبول بالملف النووي السعودي هي:

- قد يؤدي عدم تفعيل البرنامج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الاستثمارات الصينية في السعودية، خصوصًا بعد إشارة البيان المشترك بين الرئيس الصيني والملك سلمان بـ "التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية". وهو ما عبر عنه أحدث الباحثين في مقال له في معهد INSS بقوله "لإسرائيل مصلحة واضحة في ضمان تعاون السعوديين مع الولايات المتحدة في الأمور النووية، وليس مع الصين أو روسيا".
- حاجة الكيان المؤقت إلى التطبيع مع السعودية، خصوصًا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وما يمكن أن يعكس هذا التطبيع على توازنات المنطقة. إضافةً إلى الحاجة الأمريكية إلى احتواء تزعزع العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية في الفترة الماضية.